# الطبقات والصراع الطبقي في العراق القديم

الدكتور عباس حسين الدباغ

كانت ارض الرافدين مهد الحضارات الانسانية العريقة قد عرفت اوا التشريعات في تاريخ البشر . كما وانها كانت مهدا لمختلف الانظمة الاجتماعي والسياسية والاقتصادية التي لعبت دورا بارزا في تقدم وتطور الحضارة البشرية

من المعروف ان العراق كان من بين اقدم المناطق التي سكنها الانسا المتحضر الا ان بساطة حياة ذلك الانسان وبدائية تنظيماته الاجتماعية من جه وجهله للقراءة والكتابة من جهة اخرى لم يسمح لنا بتحديد تاريخ ظهور ذلك الانسان على ارض الرافدين بالضبط . غير انه من المسلم به ان الافراد في بداية امرهم كانوا متساوين من حيث الحقوق والواجبات اى انهم كانو يتبعون مانسميه الان بنظام «العشيرية» او «المشاعية البدائية» . فظروف الحيا الصعبة والمشاكل الكبيرة التي كانت تواجههم مع بساطة وبدائية معرفته ومحدوديتها . كل ذلك كان يتطلب جهودا جماعية مشتركة لتدبير مسأل الحصول على القوت والتغلب على المشاكل التي تضعها الطبيعة في طريقهم ودح الحيوانات المفترسة التي كانت تنافسهم في البقاء . فالناس كانوا يشتركو في ملكيةوسائل الانتاج ويتعاونون فياداء العملويتقاسمونثمار ذلك العمل في تلك الظروف لم يكن بالامكان تحقيق اية زيادة في الانتاج تفيض على م يتطلبه سد ابسط ضرورات الحياة ، وترتب على ذلك انعدام الاستثمار والاستغلال ، كما وانعدام بالتالي نشوء الطبقات التي تتصارع حول تملك فائض الانتاج .

«وبالنظر لعدم وجود الفائض وانعدام الاستثمار وعدم ظهور الملكي الفردية لوسائل الانتاج والطبقات كنتائج لذلك لم يظهر نظام «الدولة» هو

الاخر. والمقصود بالدولة طبعا هو جهاز الحكم المبني على الالزام بالقوة. وكان العرف وحده هو وسيلة الرقابة الاجتماعية واساس هيبة رؤساء العشائر» «١» .

فسكان العراق القديم حتى ذلك الوقت لم يعرفوا الطبقات ولا التمايز الطبقي بل عاشوا على شكل جماعات متعاونة تصطاد الحيوانات وتجمع الاثمار هكذا كان الامر في العصر الحجري القديم ، وما ان جاء العصر الحجري الحديث الا وحمل معه تغيرات جذرية في حياتهم الاجتماعية . فمنى هذا العصر عرف سكان العراق الملكية الفردية «ولعل نشوء هذا النظام اثر في نشوء العائلة — وقد قدرت بداية هذا العصر بنحو عشرة الاف سنة قبل الميلاد ، وقد بدأ في الشرق الادنى وخصوصا في العراق ومصر قبل غيره من بقاع الارض» «٢».

لقد احدث ظهور الملكية الفردية ثورة اجتماعية بعيدة الاثر في حياة سكان العراق القديم لما ترتب على هذا التطور الخطير من نتائج بالغة الاهمية في قيام التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي تطلبتها الاوضاع الجديدة . فمن اولى نتائج هذا التطور تفكك العشيرة الى اسر كبيرة اولا ثم الى وحدات عائلية صغيرة قائمة على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الخاص . ثم ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ادت الى تغيير كامل وجذرى في بنيان المجتمع نظرا لما خلقته من مصالح متباينة داخل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والى تولي مالكي ادوات الانتاج المناصب الاجتماعية الاساسية والى انفصالهم تدريجيا عن بقية افراد قومهم . ومن هنا كانت بداية نشوء الاسر الحاكمة .

ونظرا لما رافق هذا التطور «ظهور الملكية الفردية» من تطور كبير في قوى الانتاج والذي مهد لظهور زيادة في الانتاج عن حاجة المالك لذلك الانتاج «وبالنظر لان المصدر الوحيد لهذا الفائض «الزيادة» هو العمل ، ارتفعت قيمة

---

«١» ابراهيم كبة — دراسات في التاريخ الاقتصادى والفكر الاقتصادى — الجزء الاول بغداد ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

«٢» طه باقر — مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة — بغداد ١٩٥٥ ص ٤٤ .

العمل ارتفاعا كبيرا مما ادى الى ضرورة عدم قتل اسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم» «٣» وبظهور نظام العبودية القائم على استثمار عمل الاخرين «العبيد» ظهر اول انقسام طبقي للمجتمع ، الا اننا نجهل تاريخ ظهور العبودية بالضبط ، ولقد وردت اول اشارة تاريخية الى وجود العبيد في ملحمة جلجامش المشهورة والتي يرجع تاريخها الى عصر ماقبل السلالات والذي يرتقي الى حدود ٣٥٠٠ سنة ق . م . حيث ورد في الملحمة مانصه : «ماأعظم الشبه بين النائم والميت الا تظهر على وجهيهما هيئة الموت ، وهكذا العبد والسيد لم ينتهي اجلهما » «٤» .

من المسلم به ان اول مصدر للعبيد كان اسرى الحرب . فغالبا ماكانت تنشب الحروب بين سكان مدن العراق القديمة لاسباب كثيرة يقف على رأسها النزاع حول الثروة على اختلاف اشكالها « ماشية ، اراض ، مصادر معادن ، الخ . . » وكان المنتصر في تلك الحرب يستولي على الاخرين وما يملكون ، وفي البداية كان اسرى ينذرون لمعبد المدينة حيث يخدمون فيه او يعملون في املاكه «من مزارع ومراع » كعبيد . وبمرور الزمن لم تعد ملكية العبيد مقتصرة على المعابد فقط بل اصبح الحكام والاغنياء من اكبر المالكين للعبيد كما وان مصادر العبيد تعددت وازدادت ومن بين المصادر الجديدة هي التجارة حيث راجت عملية نهب الافراد من منطقة معينة ليباعوا في منطقة اخرى كعبيد ، كما وان الفقراء من الناس الاحرار كانوا مجبرين على بيع اولادهم او انفسهم للحصول على لقمة العيش . بهذه الصورة بدأ ينشأ اول اشكال الانظمة الاستثمارية واشدها قسوة وفظاظة في تاريخ البشر . ذلك النظام الذى اخذ يتطور ويتمركز على ارض الرافدين باندفاع عجلة التطور الى امام حتى اصبحت العبودية خطرا يهدد الفقراء من الناس وسيفا مسلطا على رقاب الاحرار . ان نظام العبودية لم ينتصر ويسد سلميا بل واجه مقاومة

---

« ٣ » ابراهيم كبة — مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

« ٤ » طه باقر — مصدر سابق ، ص ٤٦٧ .

عنيفة من انصار النظام السابق له «المشاعية البدائية» تلك المقاومة التي تمثلت في قيام الانتفاضات والثورات الشعبية تلك الانتفاضات التي كان فلاحو الارض المملوكة جماعيا « اي الفلاحون الاحرار» جماهيرها والتي استهدفت الدفاع عن نظام العشيرية في وجه طغيان واستبداد مالكي العبيد وتعسفهم . ولعل اولى الانتفاضات التي عرفها التاريخ من هذا النوع قد حدثت في مدينة لجش في منتصف الالف الثالث قبل الميلاد تلك الانتفاضة التي كان من نتائجها المباشرة الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي قام بها ملك لجش اور-كاجينا، فقد جاء هذا الملك الى السلطة نتيجة لانتفاضة شعبية وحكم مدينةلجش طيلة ستة اعوام اجرى خلالها اصلاحات عكست بوضوح نضال الاحرار من انصارالعشيرية ضد نظام العبودية الذىبدأ حياته الاقتصادية بالتوسع والتركز .

فقد حاول اور - كاجينا من اجل تقوية مركزه ان يعتمد على فلاحي الارض المملوكة جماعيا وقام بمحاولات جدية للحد من سطوة وتعسف مالكي العبيدو اعادة سلطة وسيطرة الفلاحين علىالارض والماشية والعبيد الذين في حوزة المعابد . فقد اعلن اور - كاجينا انه « في وسط ٣٦ ألف من سكنة لجش قد جرى اعادة النظام القديم وانه قد اقتطع من شباك الصيد لناظر الصيادين . . . وجرت اعادة حقوق معابد الاله باووارجع لها ذلك القسم من العبيد الذي سبق وان استولى عليه المتنفذون . وان العبيد الملحقين بالمعابد قد اصبحوا من جديد في واقع الحال ملكا للعشيرة» «٥» .

لقد خفض اور - كاجينا الرسوم المفروضة على السفن ومنع مساعدى الكهنة في المعابد من جباية مختلف الضرائب . ومن اصلاحاته المهمة وضعه حدا للتعسف الذي كان يمارسه الاغنياء ضد الفقراء «اذا ما اراد العظيم ان يشترى حمارا من احد افراد الجيش «عسكرى» فعليه ان يدفع «فضة جيدة» واذا لم تتم الصفقة «فيجب على العظيم ان لا يشعر العسكرى بانه متذمر منه»

---

« ٥ » ستروفي . ف . ف . نظرات في تاريخ العالم القديم - المجلد الاول - مقدمة فصل دولة مابين النهرين ، ص ١٣٩ « باللغة الروسية » .

وفي خاتمة هـــذه الاصلاحات التي اعلنها اور ـــ كاجينا ـــ والتي تعـ
اول شريعة في تاريخ الانسانية وسبقت شريعة حمورابي بعدة قرون. اعـ
اور ـــ كاجينا بفخر انه «قد اعاد لمدينة لجش النظام وحرر سكانها من الخو
على حياتهم، ومن الخداع وسرقة الحبوب والنفائس. ومن القتل والكـ
وانه وقع العقوبات لئلا يضطهد الايتام والارامل من قبل الاقوياء» «٦
ان هذه الاصطلاحات لم تكن عفوية في تاريخ العراق القديم فـ
مهد لها الصراع الحاد بين الفلاحين المعدمين الاحرار ومالكي العبيد ذل
الصراع الذي ميز فترة نشوء العبودية والذي اصبح شيئاً مألوفاً في القرون التا
من تاريخ الشرق القديم ككل.

لقد وضع اور ـــ كاجينا كما يبدو هدفاً واضحاً نصب عينيه في اصطلاحا
الا وهو تقوية مركز العشيرية جزئياً وتحريرها من اضطهاد وتعسف الحكـ
والمتنفذين والكهنة. وتنظيم صناعة السفن وتوسيع شبكة الري وتوسيع الضمانا
الممنوحة للملكية الخاصة للفرد العادي وحمايتها.

كل هذه الامور كان يجب ان تقلل ولو وقتياً من ضغط مالكي العبيـ
واستبدادهم وتضع حداً لابتزاز الموظفين. فاور ـــ كاجينا الذي ارعبه اشتدا
التناقضات الطبقية. او الذي اراد ان يتسلق على اكتاف الكادحين من اج
الوصول الى السلطة قد اقدم على اجراء تنازلات جدية في صالح جماهي
الشعب الكادحة على حساب الاشراف والكهنة. لقد اخذ بنظر الاعتبار في
اصلاحاته امكانية تعايش العبودية والعشيرية وعدم تصادمهما. وان احسن
ما يعكس هذا الرأي هو محاولته تقوية وتوسيع وزيادة عدد العبيد التابعين الى المعابـ
على حساب العبيد المملوكين ملكية خاصة. مع العلم ان العلاقات العشيريـ
كانت لا تزال باقية ومسيطرة على نطاق المعابد، والقسم الاكبر من الارض
كان اما في حوزة المعابد او مملوكاً ملكية جماعية، وعليه فان اية اصلاحات

---

«٦» اى . د . أود التسوف . يا . بوليانسكي ـــ تاريخ الافكار الاقتصادية ـ
المجلد الاول ، ص ١٤ باللغة الروسية» .

في نظام الري وتطويره كانت في صالح العشيرية بالدرجة الاولى. كما وان تخفيف الضرائب التي كان يجبيها الكهنة كان يستهدف الدفاع عن الاحرار وتحديد تعسف المتنفذين والذين غالباً ما كانوا يشغلون مناصب دينية رفيعة.

ان اور— كاجينا قد وضع في محاولته الدفاع عن العشيرية في وجه العبودية المتصاعدة اهدافاً متناقضة للغاية لم تكن تنسجم وخط التطور الاقتصادي ولا تتلاءم معه ، بل كانت معرقلا لذلك التطور الى حد ما. لذلك فان «اصلاحاته هذه لم يتمتع بها امدا طويلا اذ غلبه على امره ملك مدينة «اوما» المعادية وقضى على سلالته..... ويدعى ملك اوما هذا «لوكال زاكيزي» وهو من مشاهير الامراء السومريين وعهده نهاية عصر فجر السلالات» «٧».

بعد ذلك استمر نظام العشيرية يتنازع البقاء ويصارع نظام العبودية المتصاعد حتى فترة متأخرة اي الى ان قامت الدولة الاكدية وتولى سرجون الاكدي السلطة حيث تعرضت العشيرية لهجوم كاسح وفقدت الكثير من مراكزها «ظهر زعيم من الساميين هو سرجون الاكدي ولفظه— شروكين— اي الملك الصادق الذي كون من العراق مملكة موحدة في حدود ٢٣٥٠ق.م. بعد ان قضى على لوكال زاكيزي..... وتشير الاخبار المتأخرة عن سرجون انه لم يعتمد على ولاء دول المدن السومرية كثيراً بل انه عين حكاماً تابعين له والمرجح كثيراً انه اوجد نظام الجيش الدائم» «٨».

لقد قامت دولة سرجون الاكدي واحفاده واعتمدت بالاساس على سياسة تقوية واسناد العبودية على حساب العشيرية. حيث شقت القنوات وبنيت المدن والقصور والمعابد ونزعت ملكية الجماعة للارض لصالح الملك والحاشية وازدادت الضرائب واعمال السخرة لصالح المتنفذين ورجالات الحكم وتم الاجهاز على البقية الباقية من حقوق الاحرار المعدمين. ان نزع الملكية الجماعية للارض لصالح مالكي العبيد في وقت كان فيه الانتاج الزراعي

---

« ٧ » طه باقر — مصدر سابق — ص ١٠٨ .

« ٨ » المصدر السابق ، ص ١٢١ — ١٢٣ .

اساس حياة الفرد والمجتمع يعني اخضاع المجتمع لسيطرة مالكي العبيد ويعني ان جميع اعمال السخرة من شق للقنوات وتنظيم للري وبناء المدن والمعابد والقصور وجباية الضرائب والخدمة العسكرية قد اصبحت لصالح مالكي العبيد وعلى حساب الاحرار المعدمين والعبيد. ولذلك كان من المنطقي جد ان يتهرب الاحرار من الخدمة العسكرية « الاحرار المعدمون » ومن هنا برزت الضرورة القصوى لتكوين الجيش الدائم من العبيد والاحرار الاغنياء ، على ان تكون الضرائب هي مصدر ادامة ذلك الجيش.

ان النظام الملكي الاكدي الاستبدادي قد اسرع بشدة ووطد نظام العبودية على حساب العشيرية وكان مجمل الخط السياسي الذي اتبعته هذه الدولة خالياً من الحلول التوفيقية التي سار عليها وطبقها اور — كاجينا ، ومصطبغا بطابع ملكية العبيد وتركيز الثروة في ايدي الطبقة الحاكمة وعلى راسها الملك وما الفتوح الاكدية التي استهدفت السيطرة على البقاع الغنية بالموارد والمواد الاولية والتي تعتبر اول نظام للامبراطورية في تاريخ البشر السياسي وطلائعاً لما نسميه بالاستعمار في الوقت الحاضر ، الا تعبيراً صادقاً عن هذا الاتجاه. ان ذلك النظام لم يقف ساكناً ازاء انهيار نظام العشيرية وانتصار العبودية فقط بل أسرع في تلك العملية وشددها .

ولم يقف التطور الاجتماعي والاقتصادي في حياة سكان وادي الرافدين عند ذلك الحد بل سار الى الامام جارا وراءه حدوث تبدلات جدية في مجمل الانظمة والعلاقات الاجتماعية السائدة. ففي عهد السلالة الملكية الثالثة لاور «٢١١٨—٢٠٠٧» ق.م. تلك الدولة التي قامت على انقاض دولة الاكديين ، ظهر ما يعرف «بعبيد الدين Debtors Slaves » «٩» .

بعد هذه المرحلة اخذ يبدو واضحاً وجلياً انقسام المجتمع الى طبقتين متناحرتين متعارضة المصالح. فعلى رأس المجتمع يقف الملك والحاشية والكهنة وكلهم من مالكي العبيد الكبار والمتوسطين والصغار وكانت الدولة بأجهزتها

---

« ٩ » وقائع التاريخ القديم ١٩٥٢ ، ج ٤ ، ص ٣١٠ « باللغة الروسية » .

وقوانينها مكرسة كلياً لخدمة هذه الطبقة ومصالحها بالدرجة الاولى.

ان هذه الطبقة كانت تعرف بطبقة الاحرار الكاملي الحقوق «اميليم» ولم يكن جميع افرادها في مستوى واحد بطبيعة الحال من حيث الملكية والسطوة الاجتماعية. و في قاعدة المجتمع كان العبيد المحرومون من جميع الحقوق «ان الرقيق كان يعتبر مالا مملوكاً لسيده وان اهلية الرقيق كانت مقيدة في التعامل بقيود كبيرة وان الرقيق كان يوسم بعلامات مختلفة باختلاف احوال لا تزال غامضة . وكان يلزم بعدم مغادرة المدينة بدون اذن المالك. وكان من الجائز ان يمتلك الرقيق احد افراد الـ اميليم» او «المشكينم» وللقصر «بلاط الامير» رقيق خاص له احكامه» «١٠».

الى جانب هاتين الطبقتين كانت هناك فئة اخرى تنتمي الى الطبقة الاولى وهم الاحرار المعدمون «المشكينم» والذين كان القسم الغالب منهم فلاحين، فهم يتمتعون بالحرية الا ان خطر العبودية كان يهددهم باستمرار ولم تكن لهم جميع الحقوق التي كانت لمالكي العبيد ومع ذلك فانهم كانوا اسعد حظاً بكثير من العبيد. فالعبد كان مجرد سلعة من السلع تباع وتشترى ويحق لمالكه ان يتصرف به كما يشاء، فهو لم يكن محروماً من حقوق الملكية فقط بل كان محروماً من جميع الحقوق الادمية، وحيث يوسم بسيماء خاصة يشار فيها الى اسماء مالكيهم ومن تجرأ على محوها يعاقب بأقسى العقوبات.

في ظروف انتصار نظام العبودية وتطوره على نطاق واسع جاءت الدولة البابلية الى الوجود ففي دولة بابل تسارعت عملية استعباد «عبيد الدين» وتحول شعب المملكة الى قطيع من العاملين المستغلين مما ادى الى فقدان الحكومة لركيزتين مهمتين من ركائزها الا وهي الضرائب والقوة العسكرية الاحتياطية. فنتيجة لسيادة العبودية وخضوع الغالبية الساحقة للاستغلال من قبل كبار رجال الدولة من مالكي العبيد قلت الضرائب التي كان يدفعها الاحرار

---

« ١٠ » صلاح الدين الناهي – تعليقات على قوانين العراق – مجلة سومر ، المجلد الخامس ، ج ١ ، كانون الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤١ .

سابقاً من جهة ونضب مصدر الجنود من جهة اخرى فانخفضت احتياطات الخزينة والملاك الحربي في تلك الظروف كانت العبودية سيفاً مسلطاً على رقاب جماهير المملكة البابلية وليس خطراً يهدد الغرباء عن المملكة فقط كما وان العبودية اخذت تهدد جدياً الملكية الفلاحية الصغيرة مما اثار احتجاج ومعارضة الفلاحين الاحرار. واشتدت التناقضات الطبقية في المجتمع ومما زاد الامر سوءاً التطرف في عمليات استعباد «عبيد الدين» واتساعها وشمولها العسكريين والمدنيين على السواء، من غير القادرين على دفع الدين. وبدأ المرابون بالاستيلاء على ممتلكات واراضي المواطنين العسكريين والذين كانوا السند الاساسي للنظام الاستبدادي «لعبت مراتب المساكين ومعدمي الاحرار دورا اساسياً في مد النظام بجمهرة العبيد بنتيجة اضطرارهم لبيع كل ما يملكون سداداً لديونهم، وبالتالي رهن انفسهم لدى الدائن، ثم بالتالي تحولهم الى عبيد بسبب العجز عن سداد الديون. وقد تكونت نتيجة لهذه الاوضاع المزرية طبقة مستثمرة خاصة في المجتمع البابلي متفرغة لاصطياد «عبيد الديون» وتأجيرها للطبقات المستثمرة في حقول الانتاج المختلفة» «١١». ومن جهة اخرى تعرض العبيد لاستغلال وحشي مما ادى الى بروز ظاهرة الهروب بين العبيد على نطاق واسع ولضبطهم تطلب الامر نوعاً جديداً من القيود.

في مثل هذه الظروف اصبح من الضروري ظهور شريعة «اشنونا» ومن بعدها شريعة حمورابي «١٧٩٢—١٧٧٠» ق.م. والتي كانت في نصوصها نوعاً فريداً في تاريخ الصراع الطبقي للنظام العبودي البابلي. ان اهم ما استهدفته الشريعة هو وضع حد لتطور عملية استعباد المدينين. فهذه الطريقة كان من الممكن منع اشتداد التناقضات الطبقية والمحافظة على الاحتياطي الاجتماعي للحكومة من جنود ودافعي ضرائب. فقد اعلنت الشريعة ان الوضع القانوني للمستعبد بموجب الدين وضع مؤقت ويرجع حرا بعد مرور ثلاث سنوات ويلغى الدين الذي بذمته «المصدر الداخلي للعبيد افراد من الطبقة الوسطى

---

«١١» ابراهيم كبة — دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج ١ بغداد ١٩٧٠، ص ١٥٠.

«الاحرار المعدمين» يؤول مصيرهم الى الاسترقاق في حالات منها عجزهم عن ايفاء الديون، فيحجز الدائن عليهم ويسترقهم او انهم يبيعون ابناءهم او زوجاتهم لمدة معينة يكونون فيها في خدمة الدائن» «١٢».

لقد منعت الشريعة منعاً باتاً قتل المدينين غير القادرين على دفع الدين بغض النظر عن مركز الدائن «نصت المادة ١١٦ من قانون حمورابي: اذا مات الرهينة في بيت حابسه بسبب الضرب وسوء المعاملة فسوف يحاكم صاحب الرهينة التاجر الدائن. فاذا كان الميت ابن الرجل فيقتل ابنه وان كان عبده فعليه ان يدفع ٣/١ المن من الفضة. وسوف يخسر التاجر جميع ما اقرضه من المال» .«١٣» وفي حالة القحط اعفي المستأجرون للارض من بدل الايجار لسنة واحدة. كما ووضعت حدود للايجار واعلنت الاراضي التي يملكها الجنود على انها محرمة اي لا يجوز الاستيلاء عليها حتى مقابل تسديد الديون «المادة ٤٨ من شريعة حمورابي نصت على: اذا كان على شخص دين ثم اغرق الاله —ادد— حقله واتلف حاصله. او لم ينتج الحقل غلة لانتفاء الماء فسوف يعفى ذلك الشخص في تلك السنة من تسليم حبوب الى صاحب دين عليه وسوف يغير عقده ولن يدفع ربا— فائضا— تلك السنة» «١٤» .

ان شريعة حمورابي قد اقرت وصادقت على العبودية باعتبارها اساس المجتمع واصبحت العقوبات والارهاب الوحشي والتعسف ضد العبيد جراء الهرب او العصيان البسيط للسادة امراً قانونياً فالشريعة اذن قد وطدت نظام العبودية في بابل بوجه عام وجعلت استغلال العبيد شيئاً شرعياً وتحول العبيد الى ملكية مضمونة. انها لم تضع حداً لاستعباد الاحرار الا في الحدود التي لا تهدد اسس الدولة .

ليس هناك ادنى شك في ان شريعة حمورابي كانت نتيجة وانعكاساً

---

« ١٢ » طه باقر — مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .

« ١٣ » مجلة سومر — المجلد الرابع ، ج ٢ ايلول ١٩٤٨ ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .

« ١٤ » طه باقر — مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .

لتناقضات اجتماعية وطبقية لنظام العبودية في بابل، فلقد كان نظام حمورابي واعيا بشكل جيد وواضحاً للاخطار التي كانت تهدد نظام العبودية. ان شريعة حمورابي واحكامها كانت انعكاساً لصفة المجتمع القائم على اساس سلم ومراتب طبقية وطوائف اجتماعية وتتلاءم تلك الاحكام مع الاوضاع التي كانت سائدة في ذلك المجتمع. فقد وضعت الشريعة الاحرار الكاملي الحقوق «اميليم» في وضع امتيازي بالنسبة للاخرين وصانت مصالحهم ودافعت عنها. وحتى بين افراد هذه الطبقة كانت هناك فئات «مراتب» ولعل احسن دليل على ذلك هي العقوبات المفروضة في حالة الاتيان بجرم معين حيث ان العقوبات تختلف حسب الطبقات التي كان ينتمي اليها المجني عليه.

«المادة ٨ من شريعة حمورابي— اذا سرق رجل بقرا او غنماً او حماراً او خنزيراً او قارباً سواء كان يعود للاله او الى القصر فانه يعطي ثلاثين مرة قيمة المسروق، اما اذا كان ذلك يعود لـ «المشكينم» فانه يدفع عشرة امثاله ... الخ» «١٥».

لقد قدم حمورابي لشريعته باعتبارها احلالا للعدالة وابعاداً للاذى الذي يتعرض له الضعيف من جانب القوى. الا ان الشريعة في واقع الحال كانت خير سند واهم سلاح استخدم لتقوية وصيانة نظام العبودية «كما وردت في شريعة حمورابي احكام تنظم الخدمة العسكرية او كما سمتها الشريعة— خدمة الملك— وتخصيص الاراضي لاعالة الداخلين في تلك الخدمة، وتنظيم تلك الاراضي مثل عدم جواز بيعها ورهانها وجواز اعطائها الى الابن على شرط القيام بخدمة الملك كماوردت جملة احكام حول الضباط، ومن ذلك الزام معبد المدينة بدفع الفدية في حالة اسرهم وعدم تمكنهم من الدفع. وفي حالة عدم وجود المال في المعبد فيلزم على المدينة ان تقوم بالدفع..... وجاءتنا اشارات من الزمن البابلي الاخير ان فرض بعض الضرائب الخاصة على السكان

---

«١٥» طه باقر — مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة — بغداد ١٩٥٥، ص ٢٩٤.

لادامة الجند» «١٦».

ان تخفيف التطرف في استعباد المدينين «عبيد الدين» والمحافظة على المحاربين وصيانة حقوقهم ورعايتهم وتنمية وصيانة موارد الخزينة واحتياطها والقوة العسكرية، كل هذه الاجراءات المخففة لتعسف نظام العبودية وقسوته لم يكن باستطاعتها ان تقضي على تناقضات ذلك النظام ولا ان تبعدها عن بابل التي اشتدت فيها تلك التناقضات في الفترات اللاحقة وكانت سبباً في انهيار تلك الامبراطورية العظيمة امام هجمات القوى المعادية من الخارج.

---

«١٦» المصدر السابق، ص ٤٠٢